مؤقت



مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٠٥**، المعقودة يوم الاثنين،
٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠، الساعة ١٢/٢٥
نيويورك

الرئيس:	السيد ليستريه	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاموس - غولدمن
	مالي	السيد كاسي
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إلدون
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية من السيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام إلى البلقان

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة إعلامية من السيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام إلى البلقان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يطلبان فيهما دعوتهما إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك)، والسيد تشالفوسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام إلى البلقان.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد بيلت إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام إلى البلقان. وبعد تقديمه الإحاطة، ستتاح لأعضاء المجلس الفرصة للتعليق وتوجيه الأسئلة إليه.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيلت.

السيد بيلت (تكلم بالانكليزية): إنه لمما يُشرفني حقا أن أتمكن من مخاطبة المجلس بشأن البحث عن تحقيق استقرار تتوفر له القدرة الذاتية على الاستمرار، وعن حقوق الإنسان والديمقراطية، في البلقان.

ها هي كوسوفو تحتل مرة أخرى مركز اهتمام الرأي العام. ولكن ليس من مهمتي أن أخوض في تفاصيل جميع التحديات التي تواجهنا هناك. إذ أفهم، في الواقع، أن السيد كوشنر سيحيط المجلس علما بهذه التحديات في ٦ آذار/مارس. وحسبي أن أكرر الملاحظة التي ذكرتها في المشاورات غير الرسمية التي جرت العام الماضي، ومفادها أن العملية في كوسوفو هي أكثر العمليات التي تنفذها الأمم المتحدة تعقيدا وتحديا.

بيد أن كوسوفو ليست سوى جزء صغير من منطقة تبحث عن الاستقرار، والمهمة التي أضطلع بها بوصفي المبعوث الخاص للأمين العام تتمثل في البحث عما يمكن القيام به من أجل منع وقوع صراعات جديدة، وكذلك البحث عما يمكن القيام به لتمهيد السبيل أمام تحقيق استقرار دائم في المنطقة بأسرها.

وعدم الاستقرار والصراع ليسا ظاهرتين حديثتين في هذه المنطقة. فغالبا ما يفوتنا أن الصراع وعدم الاستقرار في منطقة البلقان سادا العقد الأول من القرن العشرين بقدر ما سادا البلقان في العقد الأخير منه. ومهمة إيجاد نظام سياسي مستقر لهذه المنطقة الغنية بتعدد الشعوب والثقافات والتقاليد - نتيجة فترة طويلة من حكم الامبراطوريات المتعددة الجنسيات - لهي مهمة صعبة للغاية.

ولقد جوبهنا قبل عقد من الزمن بهذه المسائل مجددا. فالأنظمة القديمة وهياكل القمع القديمة أطيح بها، وواجه المجتمع الدولي مهمة مساعدة المنطقة على الانتقال إلى نظام جديد قائم على الاستقرار، نظام قائم الآن أيضا على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية. ودللت هذه المهمة على أنها أكثر المهمات تحديا. والبعض يصفها بأنها جاءت نتيجة أعمال فاشلة: الفشل في منع اندلاع الحرب في كرواتيا؛ والفشل في منع اندلاع الحرب

في البوسنة، والفشل في منع اندلاع الحرب في كوسوفو. فتلك الحروب عملت بطبيعة الحال على تدمير حياة الشعوب والمنطقة. وكانت منظومة الأمم المتحدة منذ البداية في مقدمة الذين بذلوا الجهود للتخفيف من معاناة الناس العاديين وتقديم المساعدة لهم. وقلما قوبلت تلك المهمة، كما يعلم المجلس بالعرفان.

وفيما ننظر في الحالة الآن، بعد مرور عقد من الزمن، أعتقد أننا لا يسعنا القول إننا استطعنا فرض حالة من الاستقرار الدائم في المنطقة. والواقع أن تدخلنا السياسي والإنساني والاقتصادي والعسكري المشترك في مختلف أنحاء المنطقة بات أكبر وأكثر تطلبا من أي وقت مضى. ولو تراجعنا اليوم عن تنفيذ مهمتنا لواجهنا غدا حروبا جديدة.

والمسألة الأوسع نطاقا التي نواجهها في المنطقة هي الصراع بين ما أسميه قوى التوحيد وقوى التفكك. والصراع يدور بين الذين يؤيدون، أو على الأقل يقبلون، الاندماج في مجتمعاتهم وبعضهم مع بعض، وبين الذين يؤيدون - وغالبا باسم التطرف القومي - التفكك داخل مجتمعاتهم وبين الأمم. ونعلم بطبيعة الحال من التجربة المريرة التي عشناها أن كل خطوة نحو تفكك المنطقة رافقها صراع اتصف بالعنف بشكل أو بآخر، الأمر الذي أدى في أغلب الأحيان إلى انتهاكات شاملة لحقوق الإنسان، وعمليات تطهير عرقي جماعية، وتدمير شامل للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. ولم تشهد المنطقة عمليات فراق سهلة؛ بل شهدت عمليات فراق اتصفت بالعنف.

وفيما ننظر في حالة المنطقة اليوم، نستخلص أن قوى التفكك لا تزال أقوى من قوى الاندماج. وما دام الحال على هذا المنوال، فمن الصعوبة البالغة بمكان تحقيق الاستقرار الدائم الذي يتماشى أيضا مع قيمنا. وهذا يجعل من الأهمية الزائدة بمكان متابعة سعينا بنشاط إلى تحقيق هذا الاستقرار.

في عام ١٩٩٥، بعدما واجهنا جوانب فشل كثيرة وبذلنا جهودا ضخمة، استطعنا أن نحقق تسوية سياسية في البوسنة. ويظل اتفاق دايتون للسلام أحد أكثر أنواع الاتفاقات طموحا في التاريخ الحديث. وفي عام ١٩٩٩، فشلت الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية للصراع في كوسوفو، والحرب التي نجمت عن ذلك انتهت بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فضلا عن إبرام اتفاق عسكري - تقني. بيد أنه لم يكن هناك اتفاق مناسب للسلام ولا يوجد الآن اتفاق مناسب للسلام.

وهذا عامل رئيسي يجعل مهمة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو مرهقة وصعبة للغاية. وبما أن المسائل الجوهرية للصراع المتعلق بوضع كوسوفو في الأجل البعيد لم تُحل بعد، فقد بات التحرك نحو تحقيق استقرار في المنطقة بأسرها أكثر صعوبة. وهناك مجرد توقعات عديدة ومخاوف عديدة تولدها مسائل الصراع الجوهرية التي يبدو أنها لم تُحل بعد.

ويتحتم علينا بالتالي، إذا كنا لا نريد أن نتخلى عن سعينا إلى تحقيق الاستقرار الدائم، أن نكون على استعداد لمواصلة البحث عن تحقيق تسوية سلمية للصراع. وقد يكون الوقت غير مؤات بعد للقيام بتحركات هامة، بيد أن الوقت قد حان بالتأكيد لمناقشة المسائل الجوهرية. واسمحوا لي أن أشير إلى أربع نقاط للبدء بالسعي إلى تحقيق تسوية. وهي تتقدم بدورها على أهم نقطة، عنيت أخذ رغبات جميع الذين يعيشون في كوسوفو أو الذين أصلهم من كوسوفو في الاعتبار.

أولا، أعتقد أن البحث عن تسوية إقليمية يجب أن يلقى دعما أكيدا من المجلس. وهذا ليس مبدأ نظريا أو بيانا سياسيا. إنه يقوم على تجربة هامة في المنطقة خلال السنوات العشر الماضية. وعندما يتحقق توافق متين في الآراء بين الأطراف الدولية الرئيسيـــة - وغالبا ما تكون الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي - يمكننا التوصل إلى اتفاقات سياسية بين مختلف الأطراف المتحاربة في مختلف الصراعات في المنطقة. وأي شيء آخر أقل من ذلك مآله الفشل. لذلك من الأهمية بمكان إجراء حوار في المجلس بشأن شكل التسوية الإقليمية التي يجب تحقيقها.

ثانيا، أعتقد أن دول المنطقة يجب أن تشارك مشاركة ناشطة في السعي إلى هذه التسوية. وفي رامبوييه العام الماضي، كان البحث عن تسوية يجري أساسا بين بلغراد والممثلين السياسيين لألبان كوسوفو. وعلى الرغم من أن هذا يظل جوهر الصراع الذي لا يزال يتعين تسويته، فإن تسويته لم تعد كافية. ومستقبل كوسوفو يؤثر تأثيرا عميقا جدا على المنطقة. ولذلك لا بد أن نكون واضحين في سعينا إلى إشراك الزعماء في سكوبجي وتيرانا، فضلا عن عواصم إقليمية أخرى. ويجب أن نأخذ في الاعتبار الآراء المعرب عنها في

بودغوريتشا وفي سراييفو. ويجب أن نتعامل مع المسألة باعتبارها مسألة إقليمية حقيقية.

ثالثا، أعتقد أننا في الأساس يجب أن نكون على استعداد لتوضيح أن الصفقة الحقيقية هي الصفقة التي تلبي الحد الأدنى لمطالب الجميع ولا تلبي الحد الأقصى لمطالب أي أحد. ولقد كان هذا جوهر الصفقة السياسية التي أسفرت عن إبرام اتفاق السلام للبوسنة. فالصفقة لبت الحد الأدنى لمطالب الجميع ولم تلب المطالب القصوى لأحد. ولا يمكن التوصل إلى عقد صفقة إلا بهذه الطريقة، ولا يمكن تنفيذ الصفقة إلا بتلك الطريقة.

رابعا، ولعله الأكثر صعوبة يجب أن نتوصل إلى اتفاق في سياق ترتيب أوسع نطاقا للمنطقة ككل، والأفضل للمنطقة في السياق الأوروبي الأوسع نطاقا. هناك علاقات بديهية بين مختلف الصراعات في المنطقة، وهناك حاجة واضحة إلى وضع إطار أوسع نطاقا لا يكفل استقرار مختلف الصفقات في المنطقة فحسب، وإنما أيضا يعزز سياسات الإصلاح المشتركة والمصالحة وإعادة الدمج الأمر الذي سيكون هاما بصورة مطلقة للتنمية المستقبلية.

لقد اتخذت ولا تزال تتخذ مبادرات إقليمية هامة. ففي أوائل التسعينات عـُقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي معني بيوغوسلافيا السابقة، ومنذ صيف العام الماضي اتـُخذت مبادرة ميثاق تثبيت الاستقرار برعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبمبادرة من الاتحاد الأوروبي. ولقد عرض الاتحاد الأوروبي أيضا إبرام اتفاقات لتثبيت الاستقرار وللانتساب مع كل بلد من بلدان المنطقة.

وعلى الرغم من هذه الجهود الهامة، أعتقد أنه ستكون هناك حاجة إلى وضع هيكل يتخطى بنطاقه وعمله ومنظوره ما تم تصوره حتى الآن.

بعد كل ما قيل، نعلم جميعا إنه لا توجد في الوقت الحالي أية إمكانية حقيقية للمضي على هذا الطريق للسلام الذي يمكن تحقيقه. وأقل ما يـُقال، هو أن النظام في بلغراد يكبل أيدينا. وصدور لوائح اتهام بحق كبار الزعماء السياسيين والعسكريين لما تبقى من يوغوسلافيا من قبل المحكمة الجنائية الدولية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية يعني أنهم قد استبعدوا بحكم الأمر الواقع من إجراء أي نوع من أنواع الحوار أو الاتصالات الدبلوماسية.

وهذا شيء طبيعي، ولكنه يـُعد معضلة بلا شك. فنحن لا نستطيع صنع السلام دون بلغراد، كما لا نستطيع الكلام عن شتى مشكلات المنطقة ككل دون وضع صربيا في الاعتبار، ولكننا لا نستطيع أيضا أن نتعامل مع تلك الشخصيات التي أدانتها المحكمة الجنائية الدولية أو ذات الاتصال الوثيق بها. ومن ثم، فإننا في حالة تعني بصورة ما أن كثيرا من جهودنا المبذولة في المنطقة قد ينظر إليها على أنها لا تعدو أن تكون عملية انتظار كبير إلى أن يفتح التغيير في صربيا آفاقا أمام التحرك قدما على طريق عملية سلام مناسبة فضلا عن خطة إقليمية أوسع نطاقا للإصلاح والمصالحة وإعادة الاندماج.

لكن مجرد الجلوس والانتظار ليس كافيا. ولو فعلنا ذلك، فقد نواجه بصراعات جديدة. وعلينا أن نسعى بهمة من أجل التغيير، ويجب أن نتصدى للاستفزازات الموجودة هناك والتي ستواجهنا فيما بعد؛ وعلينا أن نحاول جاهدين منع التوترات القائمة من الانفجار لتصبح صراعات علنية.

واسمحوا لي في هذا الصدد، أن أشير على وجه الخصوص إلى الحالة القائمة بين صربيا والجبل الأسود. فما دام النظام في بلغراد لم يتغير، فإن جمهوريتي يوغوسلافيا هاتين ستسيران على طريق قد يبدو بطيئا إلى حد ما ولكنه يتجه بثبات نحو الصدام. وقد أساء الرئيس ملوسفيتش بشكل صارخ استخدام المؤسسات الاتحادية وانتهك حقوق الجبل الأسود انتهاكا جسيما داخل الاتحاد. ويـُعد امتناع زعامة الجبل الأسود عن الرد على تلك الانتهاكات بالانسحاب الفوري من الاتحاد، بل واقتراحها إجراء إصلاحات للعلاقة بين صربيا والجبل الأسود، دليلا على الإحساس بالمسؤولية والحنكة السياسية اللذين ينبغي ألا يمضيا دون مكافأة.

والوضع في الجبل الأسود صعب من عدة جوانب. ويمكننا القول إنه يـُعاني بصورة ما من جزاءات مزدوجة. فمن جهة، يـُعاني سكان الجبل الأسود من الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا، مما يحول دون وصولهم إلى المؤسسات المالية الدولية. ومن جهة أخرى، يواجهون الجزاءات المفروضة عليهم من صربيا، من الناحية الواقعية، مما يجبرهم - وهذا مجرد مثال - على الاعتماد على الأغذية الباهظة الثمن المستوردة من الخارج.

وفي اعتقادي، إننا يتعين علينا، توخيا للاستقرار، أن نُعجِّل بجهودنا لمساعدتهم من أجل مواجهة هذه الحالة الصعبة. إن المواجهة بين الجبل الأسود وبين صربيا مواجهة حول مستقبل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهي، في حد ذاتها، تنطوي على آثار واضحة على الطريقة التي يمكن أن ينفذ بها قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) في يوم ما تنفيذا كاملا. والتسوية الإقليمية مستحيلة تقريبا ما لم تتم تسوية المسائل الرئيسية المتعلقة بشكل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المستقبل. وينبغي أن تحقق هذه التسوية الإقليمية التوازن بين المصالح الأوسع نطاقا للصرب أو الشعوب السلافية الأخرى وبين مصالح الألبان في المنطقة. ومن المؤكد أننا نريد بناء الديمقراطية والمجتمع المدني في المنطقة بأسرها وفي هذه البلدان جميعا، ولكن ذلك لن يكون كافيا للتخلص من هذه المشاكل الأخرى جميعها. إن الوطنية والديمقراطية لا تتعارضان بالضرورة.

وعلينا أن نكون متيقظين للتوترات القائمة على طول خطوط الفصل الواهية بين هذه المصالح الأوسع نطاقا. ونحن نشهد هذه التوترات اليومية تقريبا في ميتروفيتسا في شمال كوسوفو. وعلينا ألا نتظاهر بأننا لا نستطيع التعرف على الجماعات المتطرفة أو الأفراد المتطرفين في كل جانب الذين هم على استعداد لاستغلال تلك التوترات إلى أقصى حد على طول خطوط الفصل الواهية، سواء في شمال كوسوفو، أو في جنوب صربيا، على نحو ما نشهده أيضا، أو ربما حتى في مقدونيا. مرة أخرى إننا نواجه الصدام بين قوى الاندماج وبين قوى الانفصال في المنطقة. فإذا سمح لهذه الأخيرة أن تكون لها اليد العليا لوقت طويل، فإننا سنشهد تصاعد التوتر أكثر من ذلك، مما يؤدي إلى نشوب صراعات جديدة، بل ربما يمهد الطريق أمام صراعات وحشية مثل الصراعات التي شهدناها بالفعل.

ونحن بذلك نواجه حالة معقدة في المنطقة وثمة تطورات إيجابية. وتتصدر التطورات السياسية في كرواتيا هذه التطورات بالتأكيد، وبالرغم من جميع الصعوبات التي تواجهنا، والمجلس على علم بها، فإننا نحرز تقدما في البوسنة أيضا. ولكننا بصفة عامة، ما زلنا بعيدين عن تحقيق الاستقرار المستدام الذي نسعى لتحقيقه منذ عقد، والذي يحلم به جميع الأفراد في مختلف بلدان المنطقة، بغض النظر عن معتقداتهم أو أصلهم أو عقائدهم، ولذلك يتعين مواصلة السعي في ظل ظروف هي أبعد ما تكون عن السهولة.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي قبل كل شيء أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، لعقد هذه الجلسة. ونرحب مرة أخرى بالسيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام إلى البلقان، ونشكره على إحاطته الإعلامية البارعة الإيجاز والشاملة مع ذلك لكل شيء، وعلى تحليله الصريح، الذي أثق بأنه أفاد أعضاء المجلس فائدة بالغة. فقد أمدهم بزاد وافر للتفكير.

ويود وفدي، لصالح مناقشة اليوم، أن يكتفي بالتركيز على قلة من المسائل ذات الأهمية للمجلس والمجتمع الدولي في إطار الجهود المستمرة لتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة، لا سيما في البوسنة والهرسك، وفي كوسوفو أيضا.

أولا، تُعد عودة اللاجئين والمشردين من بين الشواغل العاجلة. فقد بذلت منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره جهودا متناسقة لتيسير عودة اللاجئين والمشردين، سواء في البوسنة والهرسك أو في كوسوفو. وفي كوسوفو عاد عدد كبير للغاية من اللاجئين والمشردين من ألبان كوسوفو، ولكننا نواجه الآن مشكلة تدفق جماعات عرقية أخرى خارج الإقليم، لا سيما من الصرب. وفي نفس الوقت فإننا نلاحظ أن مشاكل اللاجئين لم تحل في البوسنة والهرسك إلى حد كبير، حتى بعد التوقيع على اتفاق دايتون بأربع سنوات.

وبطبيعة الحال، فإن مشكلة اللاجئين هي جوهر حالة انعدام الأمن القائمة، التي ترجع إلى الافتقار إلى القانون والنظام أو إلى عدم فعاليتها، في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو على السواء. وفي رأينا فإن استعادة وصون القانون والنظام لهما أهمية ليس في حد ذاتهما فحسب، وإنما من حيث أنهما يشجعان أيضا على عودة اللاجئين على وجه السرعة.

ثانيا، هناك حاجة لمواصلة التركيز على عملية المصالحة. وهي مسألة ينبغي أن تظل واحدة من الأولويات، في البوسنة والهرسك فضلا عن كوسوفو. ومن الطبيعي جدا أن تسعى الطوائف التي تعرضت لبعض من أسوأ الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تحقيق العدالة لاحبائها الذين لقوا حتفهم، ومن الضروري أن يطبق العدل، وأن يشهد الجميع تطبيقه. ولذا، فإننا نعلق أهمية خاصة على إجراءات المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني

الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو؛ والتي يتعين على المجتمع الدولي أن يؤيدها بقوة.

ثالثا، يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم دعمه المتواصل غير المحدود لجهود التعمير والتأهيل في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو. ونحن نلاحظ أن هناك عملا كثيرا قد أنجز في هذا المجال من جانب المجتمع الدولي بأسره ومن جانب بلدان من المنطقة. ونلاحظ على الأخص، الخطط الخاصة المحددة في ميثاق تثبيت الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا الرامية إلى بذل مزيد من الجهود التي تتراوح ما بين التعمير الاقتصادي والإصلاح السياسي إلى التكامل الإقليمي الأوثق. ونحن نشيد بهذه الجهود ونأمل أن تتكلل بالنجاح.

ختاما، يود وفدي أن يبرز أهمية دور الزعماء المحليين. وفي اعتقادنا أن كثيرا من النجاح الذي ستحققه جهود المجتمع الدولي سيعتمد على تعاون الزعماء المحليين ومواقفهم البنّاءة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نشكر السيد بيلت على إحاطته الإعلامية المستفيضة والمثيرة عن قضايا البلقان. وقد جاءت في أنسب وقت، حيث أن الأحداث التي وقعت مؤخرا في البلقان، وبخاصة في كوسوفو، جعلتنا نركز اهتمامنا من جديد على الجهود الدولية الرامية إلى إرساء السلام في المنطقة برمتها. ونقدر هذه الإحاطة الإعلامية المباشرة عن البلقان من السيد بيلت، وهو قديم العهد بقضايا هذه المنطقة.

إن الاضطرابات المفاجئة التي وقعت مؤخرا في متروفيتسا يمكن أن تزعزع الاستقرار في مناطق أخرى من كوسوفو وما يتعداها. والسيد بيلت يطالب منذ مدة طويلة بمشاركة المجتمع الدولي على نحو أكبر في التعمير - لا في كوسوفو والبوسنة فحسب، بل أيضا في جميع أنحاء البلقان. ونوافق على ما جاء في بيانه اليوم من أن الوقت قد حان لمناقشة جميع المسائل الجوهرية التي لم تحسم بعد في البلقان.

ويعزز المجتمع الدولي وجوده منعا لوقوع الاشتباكات بين الجماعات العرقية. وهذا يسهم إلى حد ما في تهدئة الحالة. ولكن التجربة تبين أن الصراعات النابعة عن التناحر العرقي تستمر مددا طويلة، بل إنها تظل رغم تعاقب الأجيال. والوجود الدولي المعزز لا يمكن أن يكون حلا دائما. وينبغي أن تقام آلية داخل هذه المجتمعات لكبح وإيقاف أي نشوب لحالات الأعمال القتالية.

وينبغي لنا أن نساعد على تعزيز ثقافة السلام في البلقان بجهود ثابتة، وباشتراك وإسهام جميع قطاعات مجتمعات هذه المنطقة. وقد تكون الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقرار المستدام في المنطقة أن يقوم المجتمع المدني بحركة شاملة لترسيخ ثقافة السلام.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن بيان السيد كارل بيلت هام جدا لأسباب متعددة، أولها خبرته. فقد كان مبعوث الاتحاد الأوروبي أثناء مرحلة اتسمت بالحساسية الخاصة في الصراع في البوسنة والهرسك. واضطلع بمهمته بأسلوب مقتدر، وبمثابرة وحكمة، وتوصل في نهاية المطاف إلى نتيجة ناجحة، بالاشتراك مع السيد هولبروك. وكان أول ممثل سام للمجتمع الدولي في البوسنة والهرسك، وكسب، نتيجة لذلك، خبرة هائلة يليق بنا أن نستفيد منها.

والسبب الثاني الذي يجعلنا نعلق أهمية كبيرة على بيان السيد بيلت تتعلق بظروف تعيينه وولايته. فقد كان الأمين العام محقا في تعيين مبعوث خاص لمنطقة البلقان بأسرها. وأعتقد أن أهمية مهمة السيد بيلت تكمن في نطاق صلاحياته وفي حاجته إلى إلقاء نظرة شاملة على هذه المنطقة. ويرجع السبب في ذلك، كما نعلم جميعا، إلى أن المؤسسات والهيئات المختلفة، ذات الولايات والتكوينات المتنوعة، تتخذ نهجا مختلفة إزاء منطقة البلقان، ولهذا، يمكن للسيد بيلت أن يلقي نظرة شاملة على الحالة العامة، حيث أنها تتسم بتكرار عناصر معينة رغم النوعية الخاصة بكل حالة.

وأعتقد أن السيد بيلت يدرك الاعتبارات الهامة الثلاثة، كما بينها اليوم. وأولها، بطبيعة الحال، محاولة الإسهام في تعزيز الاتجاه صوب التعاون والتضامن بدلا من الاتجاه إلى التفكك والانقسام. وأعتقد أن هذا النهج هام جدا بل أنه النهج الصالح الوحيد، وكان السيد بيلت محقا في اختياره.

والاعتبار الهام الثاني أنه ينبغي لنا ألا نتحاشى كلمة "إصلاح". وعندما نتكلم عن الإصلاح، فإننا نعني الإصلاح الديمقراطي. والواقع أنه ينبغي لبعض الأطراف في المنطقة إما أن تصبح أكثر إدراكا للحاجة إلى الإصلاح الديمقراطي أو أن تتخلى عن دورها، فهذا عنصر رئيسي في النجاح في توطيد الاتجاهات صوب التعاون والتضامن.

وتتعلق ملاحظتي الثالثة بأهمية التعمير. فيجب علينا أن نواصل تقديم مساعدتنا لكي نوفر دواعي الأمل.

هذه الجوانب الثلاثة - التضامن، والإصلاح والتعمير - تعزز الرؤية العامة للسيد بيلت، وهذا ما يدعو إلى امتناننا لوجوده معنا اليوم. إننا نرحب بالعمل الذي سبق له الاضطلاع به، ونشجعه على الاستمرار على نفس المنوال.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أشكر السيد بيلت على إحاطته الإعلامية الوافية، التي تثير الاهتمام.

إن الحالة الراهنة في البلقان تثير لدينا شعورا متضاربا من التفاؤل الحذر والانشغال العميق. ويقوم تفاؤلنا على التقدم الذي لا ينكر، والذي تحقق من خلال جهود بناء السلم بعد الصراع في كرواتيا وفي البوسنة، في حين أن سبب انشغالنا هو التدهور المتزايد في الحالة في كوسوفو.

ونتفق مع السيد بيلت في اقتناعه، الذي أعرب عنه في وقت سابق، بأن أية استراتيجية طويلة الأمد للاستقرار والسلام في المنطقة ترتكز على ثلاث دعائم: الإصلاح الشامل لجميع المجتمعات التي دمرها الصراع، وإعادة إدماج المنطقة في البنية الأساسية الأوروبية والعالمية، والمصالحة بين جميع الدول والأمم في المنطقة.

ووفد بلادي مقتنع بأن قضايا الأمن، وعودة اللاجئين، والتعمير الاقتصادي من بين الركائز الرئيسية للتسوية العامة للصراع في البلقان. وغني عن القول إن توفير القدر الكافي من الأمن شرط مسبق لأية عملية سلام. وفي سياق البلقان، فإن هذا يتعلق أولا وقبل كل شيء بالحالة الراهنة في كوسوفو، التي لا تزال تشكل تحديا للأمن الأوروبي برمته، وتقوض منجزات بناء السلام في الأجزاء الأخرى من المنطقة.

وقد دللت الاضطرابات التي وقعت مؤخرا على أنه يجب اتخاذ تدابير أكثر حسما لكي نكسر حلقة الكراهية العرقية والريبة والانتقام، ونوقف الأنشطة الإرهابية والإجرامية ضد أفراد حفظ السلام الدوليين والموظفين العاملين في المجال الإنساني.

وعودة اللاجئين والمشردين تمثل إحدى المشاكل الجوهرية في ضمان الاستقرار السياسي في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، ويوغوسلافيا. ومن الواضح أنه لا يمكن علاج هذه المشكلة إلا في إطار إقليمي، مع وجود تعاون وثيق بين بلدان المنطقة بشأن ضمان العودة الطوعية للأقليات الوطنية، وكفالة مطالبهم المشروعة بالسلامة والحقوق الاجتماعية المتكافئة، بما فيها حقوق الملكية.

وفي هذا الصدد، نرحب بالأنباء المتعلقة بتزايد الاتجاه الإيجابي لعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في البوسنة والهرسك. والبيانات الصادرة مؤخرا عن القيادة الجديدة في كرواتيا تعطينا الأمل في استمرار التقدم في حسم المشكلة الحالية لعودة اللاجئين في ذلك البلد.

غير أننا لا نزال منزعجين بشدة من جراء تصاعد حملة التخويف الواسعة النطاق التي تستهدف تحويل مقاطعة كوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى منطقة ذات كيان عرقي واحد. والتعمير الاقتصادي للمنطقة بأسرها وجميع بلدانها، كل على حدة، يمثل جوهر التسوية النهائية لكل جزء من أجزاء الصراع في البلقان.

وفي هذا الصدد، لا يمكن المغالاة في توكيد أهمية اتفاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا. فهو يهيئ الفرصة لجميع بلدان المنطقة لكي تحقق في وقت قريب انتعاشها الاقتصادي، والعملية العامة للتحول، لكي تندمج بقدر أكبر في أسرة الدول الأوروبية. وفضلا عن ذلك، توفر هذه الوثيقة إطارا إقليميا صلبا للتعمير الاقتصادي لمنطقة البلقان ككل.

وترحب أوكرانيا باعتماد إعلان بوخارست في الآونة الأخيرة، في الاجتماع الثالث لرؤساء دول وحكومات بلدان جنوب شرق أوروبا، المعقود في ١٢ شباط/فبراير من هذا العام، وتكرر التأكيد على اهتمامها بأن تصبح أوثق ارتباطا بالجهود المشتركة التي يبذلها

المجتمع الدولي بصفته ميسرا لعملية ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا. ويعتقد بلدي، أنه بوصفه دولة تقع على ضفاف الدانوب وتتكبد خسائر من جراء الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وبسبب أزمة كوسوفو، ينبغي إشراكه في هذه العملية الجارية المتعلقة بالتعمير الاقتصادي الإقليمي. فمما لا شك فيه أن هناك صلة جلية فيما بين التطورات التي تحدث في مختلف أجزاء تلك المنطقة. وبالتالي، ينبغي تطبيق نهج إقليمي في تسوية جميع المنازعات التي توجد بينها صلة متبادلة في البلقان. وهناك حاجة واضحة إلى وجود تنسيق أوثق بين الجهود التي تبذلها الأطراف الدولية الفاعلة في الميدان، بما في ذلك جميع بعثات الأمم المتحدة. ونحن على يقين، في هذا الصدد، بأن المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البلقان، يمكن أن يضطلع بدور أكثر نشاطا لبلوغ تلك الغاية.

وفي الوقت ذاته، لا بد من الإشارة إلى عدم وجود حوار ثابت بين المبعوث الخاص ومجلس الأمن. وأرى لزاما علي أن أعترف، أيها السيد بيلت، بأن وفدنا، على غرار وفود أخرى كثيرة، حاول، عندما علمنا بعزمكم الحضور لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس، أن يتصور كنه الموضوع المحدد للمناقشة في سياق أنشطتكم، وذلك ببساطة لأن معلومات المجلس في هذا الخصوص جد شحيحة.

ونحن على وعي بالولاية الواسعة التي أسندها الأمين العام إلى السيد بيلت. ويعتقد وفد بلادي أن هذه الولاية تسمح له بأن يعالج بعض قضايا البلقان التي، لأسباب مختلفة، تقع خارج بؤرة تركيز مجلس الأمن. وبلدي يؤمن بأن دور السيد بيلت وجهوده في البلقان هما بحق مساهمة قيمة في قضيتنا المشتركة، قضية إرساء السلام والاستقرار بشكل مستدام في البلقان. ويبدو لي، بالتالي، إن هذه الجهود المشتركة يمكن أن تكون أكثر فعالية بكثير، إذا كان الاتصال في الاتجاهين بين مجلس الأمن والمبعوث الخاص قائما على أساس دائم.

وإزاء هذه الخلفية، نرحب بجلسة الإحاطة الإعلامية التي تنعقد اليوم. ويرى وفد بلادي من الضروري أن يعقد المجلس هذه الإحاطات الإعلامية على أساس منتظم. فممارسة هذه الإحاطات الإعلامية، من ناحية، ستمكن المجلس من أن يكون مطلعا على أنشطة المبعوث الخاص في البلقان على نحو أفضل. ومن ناحية أخرى، ستسمح للمجلس، إذا اقتضت الضرورة، بأن يكون أكثر نشاطا في تزويده بالدعم السياسي، أو أن يستخدم مساعيه الحميدة. وفي الوقت ذاته، فإن استحداث ممارسة الإحاطات الإعلامية لا يجوز أن تمنع السيد بيلت من استخدام أي قناة اتصال يراها عملية بينه وبين مجلس الأمن، وفي الاتجاه العكسي كذلك من خلال الأمين العام.

ونود أيضا أن نحصل على مزيد من المعلومات عن أنشطة المبعوث الخاص الثاني للأمين العام إلى البلقان، السيد إدوارد كوكان، الذي قد يرغب أيضا في المشاركة في جلسات الإحاطة الإعلامية ذات الصلة، التي يعقدها المجلس.

ختاما، اسمحوا لي أن أعرب للسيد بيلت عن تمنياتي بكل النجاح في أنشطته في البلقان بصفته الحالية. وبلدي على أتم استعداد لمواصلة الإسهام في جهودنا المشتركة، سعيا لاستعادة السلام والأمن في تلك المنطقة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشارك في عبارات الترحيب بالسيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام إلى البلقان، وأشكره على بيانه الواضح والوافي الذي أعرب فيه عن آرائه بشأن ما يحدث حاليا في البلقان. واتفق معه في اقتناعه بأن مشكلة البلقان لا يمكن حسمها إلا بطريقة شاملة، وأن وجود نهج إقليمي مسألة أساسية، سواء بالنظر إلى عدد الأطراف المعنية، أو في ضوء الهدف الذي ينبغي أن نطمح إليه جميعا. وأود أن أشدد بصفة خاصة على رأيه القائل بضرورة الحصول على موافقة كل من مجلس الأمن، وفي السياق الأوسع، موافقة المجتمع الدولي على المسار الذي ينبغي أن نتبعه من أجل التحرك نحو تسوية لجميع جوانب أزمة البلقان. فهذه المسألة بالغة الأهمية لأنها تمكننا من أن نعمل جميعا في اتجاه واحد، بدلا من محاولة استغلال هذا الصراع أو ذاك للدفع قدما بخططنا الوطنية، لأن نهجا كهذا لن يقودنا إلى أي نتيجة. والسبيل الوحيد لتحقيق النتائج هو اتباع نهج المجتمع الدولي المتفق عليه، كما ينعكس على وجه التحديد في قرارات مجلس الأمن ومختلف الهياكل الأوروبية.

واتفق تماما مع السيد بيلت في أن إحدى المهام المكرسة في العديد من قرارات الأمم المتحدة، هي وضع نهاية للتطرف من جانب جميع الأطراف، وممارسة

ضغوط شديدة على القوى الانفصالية. فبدون ذلك لا يمكننا التوصل إلى حل مستدام لمشكلة البلقان.

ونحن نؤيد الدعوة إلى الأخذ بنهج إقليمي، أي نهج شامل. وأود أن أشدد بوجه خاص على ما قاله السيد بيلت عن دور يوغوسلافيا في البلقان، ولا يسعني إلا أن أوافق على استنتاجه بأنه بدون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لن تنعم المنطقة بسلام أو تنمية دائمة ومستقرة. ولقد نوقش ذلك الموضوع من قبل في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويقال الكثير عنه الآن، ونرى أن المبعوث الخاص للأمين العام يمكن أن يؤدي دورا إيجابيا في المساعدة على تنسيق مختلف جهود المجتمع الدولي التي يجري الاضطلاع بها في إطار ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، في سياق أنشطة كل من الوكالة الأوروبية لتعمير كوسوفو، ومبادرة التعاون لجنوب شرق أوروبا، والتعاون الاقتصادي للبحر الأسود، وغيرها. وهناك، على أية حال، مبادرات إقليمية عديدة تهم البلقان بشكل أو آخر، وفي المرحلة الحالية تدعو الحاجة إلى التنسيق بين هذه المبادرات، وهذا ما يجب أن يكون، أو على الأقل، إلى وجود بعض المعلومات الموجزة عن الطريقة التي تنفذ بها هذه المبادرات. ومن باب المصادفة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم بهذه المهمة، بينما اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا قرارا خاصا في هذا الصدد، كما اتخذت الجمعية العامة في دورتها الماضية، بتوافق الآراء، قرارا بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى بلدان أوروبا الشرقية، وقرارا بتوافق الآراء أيضا بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وعليه، نود أن نحث السيد بيلت وجميع زملائه على النظر فيما يمكنهم القيام به لكفالة التنسيق بين كل هذه الجهود المختلفة، وضمان أن تسهم في بلوغ الهدف المشترك المتعلق بتحقيق التنمية للمنطقة بأسرها دون أي تمييز.

والنقطة الوحيدة التي أجد من الصعب الموافقة عليها فيما قاله السيد بيلت، هي إشارته إلى نظام بلغراد على أنه يكاد يكون عقبة أمام تنمية المنطقة بأكملها، أو على الأقل عقبة أمام حل مختلف المشاكل، بما فيها مشكلة كوسوفو. لقد كانت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية شريكا في تسوية أزمة كوسوفو، وهي تسوية تستند إلى المبادئ المنصوص عليها في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي رأينا، كثير من المشاكل التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو الآن فيما يتعلق بتنفيذ ذلك القرار ينبع من أن البعثة، إن شئنا تلطيف العبارة، لا تتعامل على النحو الكافي مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي يستحيل بدونها ببساطة تنفيذ أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويتعين تغيير النهج الحالي، في كل من الميدان السياسي - وأعتقد أننا سنتناقش بالتفصيل في ذلك مع السيد كوشنر والجنرال راينهارت - والميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

وفي الميدان الاقتصادي، لقد ذكرت من قبل قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بإعادة بناء الإقليم وتقديم المساعدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي الميدان الإنساني، ينبغي لنا ألا ننسى أن أكبر مجموعة من اللاجئين في أوروبا توجد الآن في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهؤلاء اللاجئون هم في الغالب من البوسنة ومن كرواتيا؛ وكما أكدت السيدة أوغاتا هنا في عدة مناسبات، فإن تلك المجموعة من اللاجئين تلقى عدم اهتمام من المانحين، أو تجد في أفضل الأحوال نذرا يسيرا جدا من الاهتمام. ويثير ذلك لا محالة الشعور بأن أعضاء المجتمع الدولي يواصلون تسييس منطقة البلقان، كما يتضح بوجه خاص من التمييز ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في طائفة واسعة من المجالات المتعددة. وفي هذا الصدد، لا بد لي من أن ألاحظ أنه فيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مع كل الاحترام الواجب لها، فإن تلك النزعة إلى تسييس الأمور تنطبق أيضا على أنشطة تلك الهيئة. ويكاد التسييس يكون ملموسا. وقد ذكرت أمثلة محددة على ذلك، وطُرحت أسئلة. بيد أن الإجابات التي تلقيناها لم تبدد شكوكنا.

واسمحوا لي بأن أورد مثالا إضافيا واحدا على المواضع التي جعل التحيز من المستحيل فيها إحراز تقدم في مجال يتعلق بمحاولة حل الأزمة في منطقة البلقان. فنحن نعلم أن هناك مشكلة في بريفلاكا. ومؤخرا، أبلغتنا الأمانة العامة أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والجبل الأسود تقوم عموما بتنفيذ النظام في المناطق التي حددتها الأمم المتحدة في بريفلاكا. ولكن في الوقت نفسه، ما فتئ عدد الانتهاكات يتزايد. ويحدونا الأمل في أن تقوم الحكومة الجديدة في كرواتيا باتخاذ تدابير لكفالة أن تحترم هي أيضا المناطق التي حددتها الأمم المتحدة هناك.

بيد أن النقطة الرئيسية التي أود أن أثيرها فيما يتعلق ببريفلاكا هي ما يلي. لقد نما إلى علمنا أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ظلت لفترة تقارب سبعة أشهر تطلب استئناف المحادثات الثنائية مع كرواتيا بشأن مسألة بريفلاكا. وحتى الآن، لم تستجب زغرب لتلك الطلبات؛ ووفقا لبعض المعلومات التي وردت، يمكن تفسير موقف زغرب بأن الجانب الكرواتي لا يرغب في التعامل مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، حيث يرجع ذلك إلى جملة أمور منها الاتهامات الموجهة من محكمة لاهاي.

ويشير ذلك إلى أن علينا جميعا أن ننظر في أي السبل نسلك إذا استمر بعض الأطراف يرفض التحادث مع بلغراد إطلاقا. وما الذي نسعى إلى تحقيقه بهذه الطريقة؟ هناك انتخابات صحيحة في يوغوسلافيا، ولكن هل سنحترم جميعا نتائج تلك الانتخابات والخيارات التي يُعرب عنها شعب يوغوسلافيا؟ وهذا سؤال ليس من فراغ فهو يتعلق بسياسات بعض فرادى البلدان التي تخالف رغبات المجتمع الدولي بأوجه عديدة. وبوسعي أن أشير إلى أن قرارات الأمم المتحدة التي تعيد التأكيد على سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية تشير إلى أن هذه المسائل، سواء حدثت في كوسوفو أم في بريفلاكا، يجب أن تحل بالمشاركة المباشرة لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وهناك تسييس ملحوظ يبدو في سياسات عدد من البلدان. ولدينا قرارات صادرة عن الأمم المتحدة، ولكن علينا أن ننفذها. وتتزايد باطراد صعوبة تنفيذ تلك القرارات بسبب معارضة بعد الدول لمشاركة بلغراد في تنفيذ الالتزامات الملزمة بموجب القرارات.

وفي الحقيقة فإني لا أعرف الإجابة على هذا السؤال. ولكني أناشد جميع المعنيين أن يراجعوا مواقفهم وأن ينظروا في المهام المحددة لكل منهم وفي الكيفية التي نقوم بها حقا بتنفيذ قراراتنا. وعلى أية حال، أعتقد أن الطريق المؤدي إلى الإجابة يكمن في الولاية الموكلة إلى لسيد بيلت. وهو يتمتع بخبرة واسعة، وطاقة هائلة، وقدرة كبيرة على الابتكار. والنهج الذي اتبعه ينم عن هذه الخصال، ونأمل في أن نتمكن جميعا من المضي قدما في الوجهة الصحيحة مستعينين بتلك الخصال نفسها.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): كما أعلن سابقا، أعلق الآن هذه الجلسة حتى الساعة ١٦/٣٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

— — — — —